

†.XHAET IHC.40EΘ

.ΘΩH.C.I

.ΘZZEC I ECCEU.O



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 08 يونيو 2021

العدد 625

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
08.....	الأنشطة البرلمانية المشتركة
10.....	أشغال اللجان الدائمة المؤقتة
11.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
13.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

■ اجتماع رقم 2021/20

ليوم الإثنين 07 يونيو 2021

- بلاغ -

عقد مكتب مجلس المستشارين يومه الإثنين 07 يونيو 2021 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند تداعيات التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية وإسبانيا، ونزوع هذه الأخيرة إلى إقحام مؤسسات الاتحاد الأوروبي في هذه الأزمة التي نشبت بسبب المواقف الإسبانية المعادية للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وفي هذا السياق، عبر السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عن عميق استغرابهم واستهجانهم لمبادرة بعض الأطراف داخل البرلمان الأوروبي إلى إدراج مشروع قرار طارئ حول توظيف مزعوم للقاصرين من جانب السلطات المغربية في أزمة الهجرة في سبته المحتملة.

وقد شدد السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب على أنه لا يمكن استعمال هذه المأساة الإنسانية في المزايدة السياسية وأن مشروع القرار هذا يشكل إنكارا للمكتسبات المشتركة التي سجلتها العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وكذا تناقضا مع المواقف التي اتخذها كبار المسؤولين الأوروبيين والمؤسسات الأخرى، التي تعتبر المغرب شريكا رئيسيا وحليفا استراتيجيا.

وبهذه المناسبة، ثمن السيد الرئيس والسادة أعضاء المكتب تأكيد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الفاتح من شهر يونيو 2021، على التزام المغرب الواضح والثابت بقبول عودة القاصرين غير المصحوبين، في إطار التعاون القائم مع الشركاء الأوروبيين وفي سياق الامتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة.

كما جدد السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب التأكيد على أن المغرب، شأنه شأن الاتحاد الأوروبي، يدرج مسألة الهجرة ضمن مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار خصوصيات هذه الظاهرة وتعقيداتها ومبدأ تقاسم المسؤولية وفق ما تمليه مبادئ القانون الدولي الإنساني، وفي إطار شراكة شمال-جنوب توفق بين مواجهة رهانات الهجرة وتحديات التنمية.

وعلى صعيد آخر، فقد أخذ مكتب المجلس علماً بطلب السيد رئيس

الحكومة عقد جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة طبقاً لأحكام الفصل 101 من الدستور. وقد اتخذ مكتب المجلس قراراً بالموافقة على عقد هذه الجلسة المشتركة يوم الثلاثاء 06 يوليو المقبل. **وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي،** فقد صادق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم غد الثلاثاء 08 يونيو 2021.

وعلى مستوى التشريع، فقد اتخذ مكتب المجلس قراراً بعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وذلك بعد أن وافقت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالأغلبية، بعد تعديله، في اجتماعها المنعقد يوم الجمعة 04 يونيو 2021.

ولترتيب أشغال هذه الجلسة، فقد تقرر عقد ندوة الرؤساء يوم غد الثلاثاء 08 يونيو 2021 على الساعة الحادية عشر صباحاً.

كما اتخذ مكتب المجلس قراراً بإحالة مشروع قانونين أودعهما السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، على اللجان الدائمة المختصة. ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، ومشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

وعلى مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فقد أخذ مكتب المجلس علماً بمضمون المراسلة الواردة عن السيد رئيس مجلس المنافسة، يحيط من خلالها علماً بعزم مجلس المنافسة إنجاز استطلاع للرأي حول الممارسات الداعمة لقواعد المنافسة النزيهة. وقد تمت الموافقة على دعوة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم المساعدة اللازمة لفريق البحث المكلف بإنجاز الاستطلاع المذكور.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، فقد وافق مكتب المجلس على المشاركة في أشغال اجتماع الشبكة البرلمانية للنساء التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المزمع عقدها يوم 30 يونيو 2021 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد؛ وكذا في أشغال الجمعية الجهوية لإفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المزمع عقدها بكينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 يونيو 2021، وفي أشغال المرحلة الثالثة من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقدها بستراسبورغ/فرنسا خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 يونيو 2021.

وعلى صعيد الشراكات المؤسسية، فقد تمت الموافقة على توقيع اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الخميس 10 يونيو 2021 على الساعة العاشرة صباحا، وذلك في إطار تكريس التعاون والعمل على تعزيز وتقوية مساهمة البرلمان وتبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال.

■ اجتماع رقم 2021/19

ليوم الإثنين 31 ماي 2021

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 31 ماي 2021 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، ومشاركة الأعضاء السادة:

عبد الصمد قيوج ■	:	الخليفة الأول للرئيس؛
عبد الإله الحلوطي ■	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
حميد كوسكوس ■	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
عبد الحميد الصويري ■	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
أحمد تويزي ■	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

عبد القادر سلامة ■	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
العربي المحرشي ■	:	محاسب المجلس؛
عبد الوهاب بلفقيه ■	:	محاسب المجلس؛
عز الدين زكري ■	:	محاسب المجلس؛
أحمد الخريف ■	:	أمين المجلس؛
إدريس الراضي ■	:	أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

← **قرار رقم 2021/19/01 بالموافقة** على عقد اجتماع مشترك لأجهزة مجلسي البرلمان، يوم الثلاثاء 1 يونيو 2021 على الساعة العاشرة صباحاً، من أجل الاستماع إلى عرض للسيد رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2021/19/02 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 01 يونيو 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الثاني للرئيس السيد عبد الإله الحلوطي والسيد أحمد تويزي في أمانة الجلسة.

← **قرار رقم 2021/19/03 بعقد** الجلسة الشهرية المقبلة لمساءلة السيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة يوم 22 يونيو 2021، في موضوع "استقبال ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا".

التشريع

← **قرار رقم 2021/19/04 بإحالة مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة** للقب الهندي، تمت إحالته من مجلس النواب، على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

← **قرار رقم 2021/19/05 بعقد** جلسة عامة يوم الثلاثاء فاتح يونيو 2021 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة الخليفة الثاني للرئيس السيد عبد الإله الحلوطي والسيد أحمد تويزي في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. ويتعلق الأمر بالنصين التاليين:

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً؛

- مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

← قرار رقم 2021/19/06 بالموافقة على المشاركة في

أشغال المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات والقمة البرلمانية العالمية لمحاربة الإرهاب المزمع تنظيمها من قبل الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني بجمهورية النمسا، الذي ستحتضنه مدينة فيينا خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 شتنبر 2021.

قضايا للمتابعة

- مشروع قرار لمكتب المجلس بإعانة خاصة عن الوفاة.
- مشروع قرار يعدل قرار لمكتب المجلس بشأن مقادير التعويض عن دورات المجلس وشروط منحه.
- مكتب الضبط الرقمي والحامل الإلكتروني.

■ السيد بنموسى، يستعرض بالبرلمان الخطوط

العريضة للتقرير العام المتعلق بالنموذج التنموي



انعقد يوم الثلاثاء 1 يونيو 2021 بمقر البرلمان اجتماع مشترك بين أجهزة مجلسي البرلمان خصص للاستماع لعرض السيد رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي حول الخطوط العريضة للتقرير العام للجنة.

وقد ترأس هذا الاجتماع رئيس مجلس النواب، السيد الحبيب المالكي، ورئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بنشماش، وبحضور أجهزة مجلسي البرلمان.

وقال السيد بنموسى خلال هذا اللقاء أن الاجتماع يأتي تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بإطلاق مسلسل لتقديم التقرير العام المتعلق بالنموذج التنموي الجديد لجميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين بالمجتمع المدني.

واعتبر السيد بنموسى أن العمل على بلورة نموذج تنموي جديد يعد محطة للدفع قدما بالمشروع المجتمعي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة، ولبنة أساسية لترسيخ قيم المواطنة المسؤولة والفاعلة وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الأمة، وتكريس الهوية التاريخية والثقافية المغربية المتجذرة والغنية بتعددتها، فضلا عن تثمين لقيم الانفتاح والحوار والاعتدال التي تميز المغرب.

وأبرز أن المقاربة التي اعتمدها اللجنة في بلورة هذا النموذج ارتكزت على مساهمات كل الأطراف عبر المشاورات وعدة آليات تفاعلية من قبيل جلسات الإنصات والمشاورات والزيارات الميدانية وحلقات النقاش مع الخبراء، ومنها مساهمة البرلمان من خلال وثائق أساسية، لافتا إلى أن اللجنة حاولت الخروج بتشخيص جريء وموضوعي يعبر عن انتظارات كل الأطراف المعنية.

وسجل المتحدث أن تصورات المواطنين، والأحزاب السياسية، والمنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين والفاعلين المؤسساتيين تلتقي حول الإقرار بالمكتسبات والإمكانات المتعددة للبلاد، وترتبط انتظاراتهم أساسا بتعثر سبل الارتقاء الاجتماعي ووحدة العوائق أمام الولوج إلى الفرص الاقتصادية، و"أزمة ثقة" إزاء بعض المؤسسات وبين أفراد المجتمع.

المصدر: ومع

واعتبر أن هذه الانتظارات المشتركة تطمح إلى تكريس خدمات عمومية ناجعة من شأنها ضمان تكافؤ الفرص وتقوية القدرات الفردية، واقتصاد وطني أكثر إدماجا وخلقاً للفرص الاقتصادية ولمناصب الشغل ذات جودة وفي تناسق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجالات الترابية، وتعزيز دولة الحق والقانون والمطالبة بنجاعة الفعل العمومي وتخليق الحياة العامة.

وتابع السيد بنموسى أن معيقات ذات بعد نسقي تعد السبب وراء تراخي وتيرة التنمية، وغياب الانسجام والاتقائية بين الاستراتيجيات والبرامج القدرات المحدودة للقطاع العام، فضلا عن بطء في التحول الهيكلي للاقتصاد والشعور بضعف القدرة على التوقع مما يحد من المبادرات.

وأضاف السيد بنموسى أن التقرير يقترح مبادئ عملية مشتركة تتمثل في مقارنة مبنية على النتائج والأثر على حياة المواطن من خلال ترسيخ ثقافة الأداء والنتائج انطلاقا من الأثر الملموس على حياة المواطن، ومقاربة نسقية وتشاركية عبر تعبئة الذكاء الجماعي من أجل الرفع من القدرة على صياغة وتنزيل السياسات العمومية بكل فعالية ونجاعة.

كما تهم هذه المبادئ، يتابع السيد بنموسى، دعم القدرات من خلال التمكين وتعبئة الطاقات من أجل بلوغ أهداف الطموح التنموي، والتفرع في نطاق المجالات الترابية عبر سياسة القرب بما يضمن الفعالية والمرونة خصوصا داخل المجالات الترابية، والاستدامة والنجاعة من خلال الإدراج الممنهج للتوازنات البيئية والاستدامة الموارد المالية كمعايير تؤطر الفعل العمومي.

وأوضح رئيس اللجنة الخاصة للنموذج التنموي أنه لضمان تنفيذ أمثل لهذا المشروع والتزام دائم، يقترح التقرير آليتين لتفعيل هذا النموذج، من بينها ميثاق وطني للتنمية، الذي يطمح أن يكون لحظة توافق والتزام للقوى الحية للأمة حول مرجع مشترك يتقاسمه الجميع.

وأبرز أن الميثاق الوطني من أجل التنمية يشكل التزاما معنويا وسياسيا أمام صاحب الجلالة والأمة برمتها، مضيفا أن هذا الميثاق سيمهد الطريق لمرحلة تاريخية جديدة في مسار تنمية البلاد، سواء على مستوى رمزيته، أو على مستوى بعده الاستراتيجي وطبيعته الوظيفية.

وتتمثل الآلية الثانية التي أوصت بها اللجنة الخاصة للنموذج التنموي في احداث آلية تحت السلطة المباشرة لصاحب الجلالة لتتبع النموذج التنموي الجديد وحفز الاوراش الاستراتيجية، ودعم إرادة التغيير.

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم أمس الاثنين 07 يونيو 2021 خصص للمصادقة على تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة المنبثقة عن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس خلال الفترتين من 10 إلى 15 نونبر 2020 و6 دجنبر إلى 12 دجنبر 2020.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الجمعة 04 يونيو 2021 أنهت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، حيث صادقت على المشروع بالأغلبية بعد تعديله.

وكانت اللجنة قد شرعت في مناقشة هذا المشروع يوم الأربعاء 02 يونيو 2021 بحضور السيد وزير الداخلية حيث تم تقديم المشروع ومناقشته والاستماع لرد السيد الوزير حول التساؤلات والاستفسارات الواردة في تدخلات السادة أعضاء اللجنة.

ويتوخى مشروع القانون تحسين دخل المزارعين وخلق فرص واعدة وقارة للشغل، فضلاً عن إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق وتصدير واستيراد القنب الهندي ومنتجاته لنظام الترخيص، وخلق وكالة وطنية يعهد لها بالتنسيق بين كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعنى بالقنب الهندي مع الحرص على تقوية آليات المراقبة.

كما يقضي مشروع القانون بفتح المجال للمزارعين للانخراط في التعاونيات الفلاحية، مع إجبارية استلام المحاصيل من طرف شركات التصنيع والتصدير، فضلاً عن سن عقوبات لردع المخالفين لمقتضيات هذا القانون.

من جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعاً آخر يوم أمس الاثنين 7 يونيو 2021 شرعت خلاله في دراسة مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

■ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج.

❖ الثلاثاء 08 يونيو 2021، على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا:

← الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
2. مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
3. مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
4. مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020.
5. مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وموسكو في 14 أكتوبر 2020.

■ لجنة العدل والتفريع وحقوق الإنسان.

❖ الأربعاء 09 يونيو 2021 على الساعة العاشرة صباحا:

○ عرض ومناقشة مشروع التقرير الأولي الخاص بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

❖ الخميس 10 يونيو 2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال:

○ مواصلة دراسة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

❖ الخميس 10 يونيو 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال:

○ الدراسة التفصيلية لمواد مشروع القانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

❖ الجمعة 11 يونيو 2021 على الساعة الرابعة بعد الزوال:

○ آخر أجل لوضع التعديلات حول المشروع؛

❖ الاثنين 14 يونيو 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال:

○ البت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع القانون المذكور أعلاه.

■ **رئيس المجلس يجري مباحثات مع رئيس المجلس**

الأعلى لدولة ليبيا.



أكد رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، يوم الخميس 03 يونيو 2021، الموقف الثابت للمملكة المغربية الدائم للحوار الليبي-الليبي، والانخراط في المساعي الرامية إلى تجاوز كل العراقيل التي تحول دون تثبيت الحل السياسي المتوافق عليه بين كافة الأطراف.

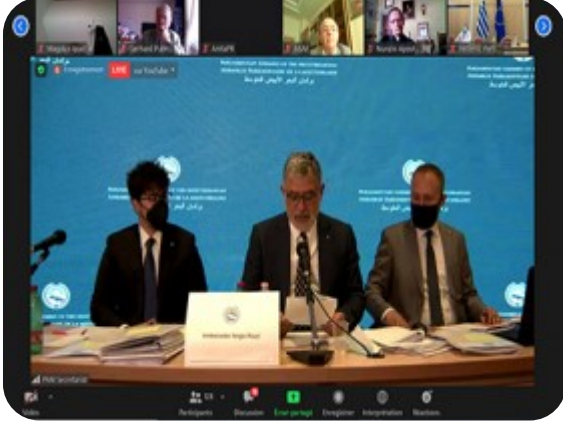
وقال السيد بن شماش، خلال استقباله للسيد خالد المشري، رئيس المجلس

الأعلى لدولة ليبيا الشقيقة بمقر مجلس المستشارين، إن المملكة المغربية ملتزمة ومنخرطة في تشجيع الحوار بين الأشقاء الليبيين، من أجل التوصل إلى التسوية السياسية النهائية للأزمة، مُضيفاً أن المغرب يعتبر أن الحل السياسي التوافقي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

وجدد السيد بن شماش ثقته في أن يتوصل الليبيون إلى حل نهائي يُرضي كافة الأطراف، بما يستجيب لتطلعات الشعب الليبي في الأمن والاستقرار والتنمية، مؤكداً استعداد المملكة المغربية الدائم للمساهمة في تحقيق تطلعات الشعب الليبي في إرساء دولة القانون والمؤسسات.

من جهته، أشاد السيد خالد المشري، بالدور الفعال الذي يضطلع به المغرب من أجل التوصل إلى الحل السياسي المتوافق حوله للملف الليبي، معتبراً أن دور المغرب كان حاسماً في تقريب وجهات نظر مختلف الأطراف والتوصل إلى توافقات من شأنها أن تعبد الطريق نحو التسوية السياسية النهائية للأزمة الليبية. وأكد السيد خالد المشري أن المغرب وفر الظروف الملائمة للأطراف الليبية لتحقيق توافقات مهمة، وهو ما يعكسه اتفاق الصخيرات الموقع في 17 دجنبر 2015، ثم لاحقاً محطات طنجة وبوزنيقة، التي ساهمت في تقريب مواقف مختلف الأطراف الليبية.

وعبر السيد المشري عن ثقته وتفاؤله بأن يتم تجاوز كل العراقيل والإشكالات التي ما تزال مطروحة، والسير قدماً نحو بناء دولة ديمقراطية وموحدة، مُبرزاً أن الانتخابات المقرر إجراؤها في ليبيا في 24 دجنبر 2021، من شأنها أن تكرر مسار الديمقراطية وبناء المؤسسات وتثبيت الاستقرار في ليبيا.



شاركت شعبة مجلس المستشارين في أشغال الجلسة العامة الخامسة عشر لبرلمان البحر الأبيض، وذلك يومي 03-04 يونيو 2021 عبر تقنية التواصل السمي البصري عن بعد. افتتح أشغال هذه الدورة السيد كريم دوريش رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، وتلا ذلك رسالة مسجلة من سعادة السيد أنطونيو كوتيريس Antonio Guterres الأمين العام للأمم المتحدة.

وقد عرفت أشغال هذه الدورة انعقاد جلسة اللجنة

الدائمة الثالثة المعنية بآوار الحضارات وحقوق الإنسان برئاسة السيدة يانا كيارا إيم (Yana Chiara Ehm) (إيطاليا) رئيسة اللجنة الدائمة الثالثة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، كما انعقد الاجتماع التحضيري للمنتدى البرلماني النسائي برلمان البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة لجلسة اللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برئاسة السيد بيدرو روكي (Pedro Roque) (البرتغال)، رئيس اللجنة الدائمة الثانية.

وتواصلت أشغال الجلسة العامة الخامسة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط يوم الجمعة 04 يونيو بانعقاد جلسة اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالتعاون السياسي وقضايا الأمن برئاسة السيدة علياء بوران (الأردن)، رئيسة اللجنة الدائمة الأولى لبرلمان البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الإطار قام السيد المستشار السيد لحو المربوح الرئيس الشرفي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، بعرض تقرير وتوصيات حول موضوع " القضايا الأمنية المؤثرة في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط".

كما تم تقديم التقرير الإداري والمالي من طرف الأمين لعام سيرجيو بياتزي (Sergio Piazzzi)، الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط تلاه إعلان نتائج الانتخابات الافتراضية لهيئة مكتب برلمان البحر الأبيض المتوسط الجديد برئاسة برلمان البحر الأبيض المتوسط.

يذكر أن شعبة مجلس المستشارين تضم كلا من السيد لحو المربوح، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، والسيد عبد الحميد فاتحي، رئيس الفريق الاشتراكي.

■ مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية

بمجلس المستشارين تجدد تضامنها الثابت مع

القضية الفلسطينية.



جددت مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين، اليوم الأربعاء بالرباط، التأكيد على تضامنها المطلق والثابت واللاشروط مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وحيث المجموعة، في لقاء عقدته يوم الأربعاء 02 يونيو 2021 مع سفير فلسطين السيد جمال الشوبكي، عاليا صمود ونضالات الشعب

الفلسطيني خاصة المقدسيين في كل مواجهاتهم ضد الاعتداءات المقترفة في حق المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ.

واعتبرت رئيسة المجموعة، فاطمة الزهراء اليحياوي في كلمة باسم المجموعة، أن القضية الفلسطينية تعد قضية وطنية إلى جانب ملف الوحدة الترابية للمملكة، وهو أمر تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة.

كما شددت رئيسة مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين على أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع المغاربة بكل أطرافهم السياسية والنقابية والشعبية وكل القوى الحية بالبلاد، مضيفة أن الشعب المغربي تربطه بفلسطين والقدس على وجه التحديد علاقة وجدانية وروحية متجذرة. من جانبه، أكد السفير الفلسطيني، في كلمة مماثلة، على أهمية هذا التضامن والدعم، لافتا إلى أنه “نرى دائما في المغرب عمقنا الداعم للقضية الفلسطينية وهو أمر بالغ الأهمية، لأن المملكة بلد وازن ومؤثر في محيطه.”

وأعرب، بالمناسبة، عن امتنانه لجلالة الملك محمد السادس على مبادراته الإنسانية، مثنيا جهود وكالة بيت مال القدس الشريف، التي تعمل على مدى سنوات لدعم المقدسيين عبر مشاريع مختلفة تساعد على الصمود. ودعا السيد الشوبكي مجموعة الصداقة إلى “التأثير ونقل الهم الفلسطيني إلى نظرائهم في الدول الأخرى خاصة القارة الإفريقية”، منوها بالموقف الدولي المتضامن، وفي مقدمته موقف المغرب الذي تربط شعبه بالقدس الشريف روابط تاريخية وروحية عميقة ومتجذرة.



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma